

WO/PBC/19/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 31 يوليو 2012

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 سبتمبر 2012

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على التقرير السنوي الذي أعدته لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) ويغطي التقرير الفترة من الأول من يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012. وفي ضوء تعيين أعضاء اللجنة الجدد في فبراير 2011 تحتوي هذه الوثيقة أيضا على معلومات عن أهم المسائل التي تناولها هؤلاء الأعضاء بين فبراير ويوليو 2011.
2. وسيصدر التقرير الفصلي عن الدورة السادسة والعشرين للجنة (من 28 إلى 31 أغسطس 2012) في إضافة إلى هذه الوثيقة قبل انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية.
3. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

[يلي ذلك المرفق]

التقرير السنوي
للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012

المقدمة

1. هذا هو التقرير السنوي الأول الذي تعده لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (المشار إليها فيما يلي بكلمة "اللجنة") بمبادرة منها.¹ ويستعرض هذا التقرير المسائل التي تناولتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تسليط الضوء على أبرز النقاط وتقييم التقدم المحرز وتحديد التوجهات المقبلة المحتملة.
2. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير عقدت أربع دورات فصلية (في أغسطس ونوفمبر 2011 وفي مارس ومايو-يونيو 2012) وصدرت تقارير عن كل دورة من هذه الدورات (في الوثائق WO/IAOC/22/2 و WO/IAOC/23/2 و WO/IAOC/24/2 و WO/IAOC/25/2). وفي ضوء تعيين الأعضاء الجدد في فبراير 2011، يحتوي هذا التقرير السنوي أيضا على معلومات عن المسائل المهمة التي تناولها هؤلاء الأعضاء بين فبراير ويوليو 2011.
3. وتود اللجنة أن تسلط الضوء على التقدم الهائل المحرز خلال الفترة في تناول مسألتين طال أمدهما في الويبو، وهما متابعة توصيات الرقابة وعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وبالالتفات إلى منح الأولوية للعمل في الفترة المقبلة، ستواصل اللجنة رصد الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر ومتابعة تنفيذ توصيات الرقابة عن كثب. وستولي اهتماما خاصا للتقارير المالية والأخلاقيات.

الولاية والأعضاء

4. في سبتمبر 2005 أنشأت الجمعية العامة للويبو لجنة الويبو للتدقيق،³ بهدف "مساعدة الدول الأعضاء على أداء دورها في المراقبة والاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية بوجه أفضل، فيما يتعلق بمختلف أعمال الويبو".⁴
5. وفي عام 2010 تغير اسم اللجنة إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة⁵ وعقب تعديل إجراءات اختيار أعضاء اللجنة وتعاقبهم، عينت لجنة البرنامج والميزانية الأعضاء الجدد التالية أسماؤهم في يناير 2011:⁶

- السيد أنول شاترجي (الهند)
- السيد كييل لارسن (السويد)
- السيد نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي)
- السيد ما فانغ (الصين)
- السيدة ماري نكوبي (زامبيا)
- السيد فرناندو نيكيوتين (أوروغواي)
- السيدة ماريا بياتريس سانس ريدرادو (إسبانيا)

1 عملا بقرار اتخذته اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (الفقرة 19 من الوثيقة WO/IAOC/23/2).

2 في عام 2008 عرضت اللجنة على الجمعية العامة للويبو تقريرا موحدًا عن الفترة 2006-2007 (الوثيقة WO/GA/34/3).

3 الوثيقة A/41/10.

4 الوثيقة WO/GA/34/15.

5 الوثيقة WO/GA/39/13.

6 الوثيقة WO/PBC/16/2.

6. وتيسيرا لهذا الانتقال، أبقى على عضوي لجنة التدقيق السابقين السيد جورج حداد والسيد جيان بيرو روز في العمل حتى 31 ديسمبر 2011.⁷ وعقب سحب الأعضاء الجدد للقرعة⁸ سيعمل السيد لارسن والسيد ما والسيدة سانس ريدرادو لفترة من ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد وسيعمل السيد شاترجي والسيد لوزينسكي والسيد نيكيتين والسيدة نكوبي لفترة من ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة لا غير.

7. وانتخب كل من السيدة سانس ريدرادو رئيسة للجنة والسيد نيكيتين نائبا لرئيسة اللجنة لعام 2011، وأعيد انتخابهما للمنصبين ذاتهما لعام 2012.

أساليب العمل

8. اللجنة هي هيئة استشارية مستقلة للرقابة ترفع تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية، ولا تضطلع بأية مسؤوليات تشغيلية أو تنفيذية أو إدارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت اللجنة الاجتماع على أساس فصلي واتباع منهجية عملها التقليدية التي تشمل دراسة الوثائق المعنية التي تعرضها الأمانة عليها والاطلاع على عروض الأمانة وإجراء مناقشات مفتوحة ومداوات داخلية بعدها للتوصل إلى توافق في الآراء.

9. وفضلا عن ذلك قدمت اللجنة تعليقات ووثائق إلى الأمانة عن أفضل الممارسات، بما في ذلك عن إدارة المخاطر المؤسسية وعن "تقبل المخاطر" (انظر الفقرة 20 أدناه)، وقدمت لها أيضا مبادئ توجيهية عن متابعة توصيات الرقابة.

10. وفي كل دورة فصلية التقت اللجنة بالمدير العام وفريق الإدارة العليا، كما التقت بمراجعي الحسابات الخارجيين السابق والحالي وكبير الموظفين الماليين (المراقب) وكبير موظفي المعلومات ومديري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية السابق والحالي ومدير شعبة البنى التحتية للمباني ومدير شعبة التخطيط للموارد وإدارة البرنامج والأداء ورئيس مكتب الأخلاقيات وأمين المظالم ونائب المدير لخدمات إدارة الحلول التجارية. والتقت اللجنة أيضا برئيسي مكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات ومكتب إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات ورؤساء أقسام الميزانية والتقييم والفحص وأمن المعلومات والتدقيق الداخلي والرئيس المؤقت لقسم التحقيق ومع رئيس مكتب الخدمات المالية وخبير استشاري معني بإدارة مشروع التقييم الاستراتيجي.

11. وعملا بقرار الجمعية العامة⁹ عقدت جلسة إعلامية للدول الأعضاء في آخر يوم من كل دورة فصلية. وحضر كل جلسة إعلامية ممثلون عن 15-20 دولة عضوا في المتوسط. وعقب كل دورة فصلية أصدرت اللجنة تقريرا وعمته على الدول الأعضاء عن طريق المدير العام.

المسائل التي استعرضتها اللجنة

12. استرشد اختيار المسائل التي نظرت فيها اللجنة وإيلاء الأولوية لها بخارطة الطريق¹⁰ التي وضعتها اللجنة لمدة خمس سنوات بناء على اختصاصاتها وعقب مناقشات بين الأعضاء الجدد والقيام في مارس 2011 باستعراض عمل اللجنة في الفترة 2006-2010.

7 الوثيقة WO/GA/39/13.

8 المرجع نفسه.

9 المرجع نفسه.

10 المرفق الثاني للوثيقة WO/IAOC/21/2.

13. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير حددت خمسة مجالات تحتاج إلى تحسين وبالتالي جرى تناولها في كل دورة فصلية، وهي الاتساق بين بنيات الويبو للمراقبة والعلاقات العملية؛ وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية (المبادرة رقم 15 من برنامج التقييم الاستراتيجي)؛ ومتابعة توصيات الرقابة؛ والتدقيق الداخلي والرقابة الإدارية؛ وبقرار من لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2011 جرى استعراض بنية الويبو الإدارية. واستعرضت اللجنة فضلا عن ذلك إعداد التقارير المالية ومشروعات الأبنية الجديدة والأخلاقيات (المبادرة رقم 17 من برنامج التقييم الاستراتيجي) ووظيفة أمانة المظالم في الويبو.

14. ويرد في الأجزاء الفرعية التالية لمحة عن كل واحد من هذه المجالات المتخصصة.

ألف. الاتساق بين هيكل الرقابة والعلاقات الوظيفية في الويبو

15. المراقبة هي واحدة من جوانب الإدارة الرشيدة التي تضمن استخدام الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد المتاحة للمنظمة استخداما فعالا وناجعا. وقبل الفترة المشمولة بالتقرير حددت اللجنة ضرورة إقامة علاقات عملية أوضح، بما في ذلك العلاقة الثلاثية بين وظائف اللجنة ووظائف مراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي. ولهذا اقترحت اللجنة في مايو 2011 إدخال تعديلات على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات لجنة الويبو المستقلة للرقابة.¹¹

16. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت اللجنة مراجعة الميثاق واختصاصات. وعقب تسلم تعليقات الأمانة في مارس 2012 عدّلت اللجنة اقتراحها الأصلي وبناء على توصية منها في سنة 2010 "لإجراء استعراض منسق ومستقل لميثاق التدقيق الداخلي واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة"¹²، خضع اقتراحها المعدل لاستعراض مستقل من مراجع الحسابات الخارجي ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

17. وعقد اجتماع ثلاثي بين اللجنة ومراجع الحسابات الخارجي ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة، ووافقوا على اقتراح مشترك للتعديلات، وسيعرض هذه الاقتراح على لجنة البرنامج والميزانية لتتخذ فيه في دورتها التي ستعقد في سبتمبر 2012.

باء. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

18. ترى اللجنة أن تعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر أمر من الأولويات. وفي الويبو نظام للضوابط الداخلية ولكن بعض الممارسات لا تزال غير رسمية وغير نظامية وغير منهجية. وفضلا عن ذلك يختلف فهم هذه الممارسات وإدراكها عبر المنظمة. وتواجه الأمانة أوجه القصور هذه بمشروع من خمس مراحل تنفذ في إطار المبادرة رقم 15 من برنامج التقييم الاستراتيجي. وفي أبريل 2012 أبرم عقد مع شركة خدمات مهنية متخصصة في إدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمساعدة الويبو على إتمام المبادرة.

19. وأثناء الدورة الرابعة والعشرين للجنة عرضت الأمانة تقريرا مرحليا عن المبادرة رقم 15 من برنامج التقييم الاستراتيجي كمتابعة لعرض أجري أمام اللجنة في عام 2011. ولاحظت اللجنة أن أهمية تحديد المخاطر قد أقر بها بوضوح وأن سجلات للمخاطر قد أعدت لعدد من وحدات المنظمة. ومع ذلك لم يكن من الواضح المدى الذي تخطط الأمانة لبلوغه في تنفيذ إدارة المخاطر في المنظمة برمتها.

20. وقدمت اللجنة خلال دورتها الخامسة والعشرين النصائح إلى المدير العام وفريقه حول تنفيذ مقارنة إدارة المخاطر المؤسسية، وناقشت مع مساعد المدير العام للإدارة والتسيير وفريقه النتائج المتوقعة من المشروع، بما في ذلك إعداد سجل

¹¹ المرفق الثالث للوثيقة WO/IAOC/21/2.

¹² الفقرة 70 من الوثيقة WO/IAOC/19/2 Rev.

للمخاطر للمنظمة كلها وتحديد "تقبل المخاطر"¹³ في الويبو. وفضلا عن ذلك قدمت اللجنة إلى الأمانة وثائق عن أفضل الممارسات المتبعة وأسدت إليها النصائح حول بعض جوانب تغيير الإدارة في إطار تنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي، وقد وافق عليها مساعد المدير العام.

21. وستواصل اللجنة رصد تنفيذ نظامي الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر باعتبار هذا التنفيذ من أولوياتها، كما ستواصل تقديم النصائح الحبيرة حسب الاحتياج، بالاستناد إلى مجموعة خبراتها ومعارفها.

جيم. مشروعات خاصة

22. تنص اختصاصات اللجنة على أن تقوم بمراقبة أنشطة ومشروعات معينة بناء على طلب من لجنة البرنامج والميزانية.¹⁴ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير توجهت لجنة البرنامج والميزانية بالتماس إلى اللجنة لدراسة الحوكمة في الويبو. وواصلت اللجنة أيضا دراسة التقدم المحرز في مشروعات الأبنية الجديدة وبرنامج التقييم الاستراتيجي.

الحوكمة في الويبو

23. في سبتمبر 2011 التمتت لجنة البرنامج والميزانية من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تدرس مسألة الحوكمة في الويبو بناء على الوثائق الوجيهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوثيقة WO/GA/38/2 والوثيقة WO/PBC/18/20، بغية إعداد تقرير مقرون بتوصيات بأن يعقد رئيس الجمعية العامة مشاورات غير رسمية في هذا الصدد.¹⁵ وعليه أدرجت اللجنة بندا عن الحوكمة في الويبو في جداول أعمال دوراتها الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين، ودرست الوثيقتين المذكورتين وغيرها من المواد الوجيهة. واجتمعت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين مع رئيس لجنة البرنامج والميزانية وناقشت معه طبيعة التقرير المقرون بتوصياتها الذي أحيل بعد ذلك إلى رئيس لجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2012.

مشروعات الأبنية الجديدة

24. أسندت إلى اللجنة مهمة مراقبة مشروع تشييد المبنى الإداري الجديد منذ تصميمه، ومن ثم وسع نطاق هذا الدور ليشمل مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة.

25. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت اللجنة دراسة الوثائق المتاحة ومنها التقارير المرحلية الفصلية التي أعدت لها. واجتمعت مع مدير شعبة البنى التحتية للمباني وحصلت على معلومات مفصلة عن التكلفة الإجمالية لتشييد المبنى الإداري الجديد. وحصلت على معلومات أيضا عن المبالغ التي دفعها المقاول العام للغير لقاء التأخير في تسليم هذا المبنى، وحصلت على معلومات منفصلة عن المبلغ الإجمالي الذي سيسترد من المقاول العام لقاء التأخير في تسليم المبنى.

26. وبالالتفات إلى قاعة المؤتمرات الجديدة، قررت اللجنة متابعة خطط الإدارة لتخفيض تكلفة التشييد الإجمالية إلى المستوى المعتمد في الميزانية بناء على طلب من هيئة المحكمين، وهي مسألة لا تزال معلقة.

27. ووافقت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين على مواصلة تقديم التقارير المرحلية عن مشروعات الأبنية الجديدة على أساس فصلي وعلى إدراج بند عن هذا الموضوع في جدول أعمالها حسب الاقتضاء. وأضيف بند لدورة اللجنة المقبلة في

¹³ تعريف "تقبل المخاطر" بحسب لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداي (COSO): "تقبل المخاطر هو كم المخاطر، المطروحة على نطاق واسع، التي تكون أية منظمة على استعداد لقبولها في سعيا لتحقيق القيمة. وتسعى كل منظمة إلى تحقيق أهداف مختلفة لإضفاء القيمة وينبغي لها أن تفهم بعمق المخاطر التي تكون مستعدة لاتخاذها في القيام بذلك" (2012: الصفحة 1).

¹⁴ الفقرة 2-د) من اختصاصات اللجنة.

¹⁵ الفقرة 89 من الوثيقة WO/PBC/18/22.

أغسطس 2012 عندما ستدرس اللجنة على وجه الخصوص وضع المشروعات، ومؤشرات الأداء التشغيلية الرئيسية ومتابعة الاعتمادات والاستحقاقات واستخدام الأموال الاحتياطية في الويبو والقضايا البارزة فيما يتعلق بالمبنى الإداري الجديد.

28. وصرحت اللجنة بأنها تمارس وظيفة الرقابة استناداً إلى المعلومات الواردة إليها من الأمانة أو في تقارير المدقق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي ولكنها لا تقوم بمراجعة حسابات مشروعات التشييد. وبالتالي مارست اللجنة وظيفة الرقابة على أساس مستمر لكنها لم تراجع النفقات المتكبدة إلى ذلك التاريخ فيما يخص المبنى الإداري الجديد.¹⁶

برنامج التقييم الاستراتيجي

29. واصلت اللجنة رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي. وكما جاء في الفقرة 13 أعلاه، ركزت اللجنة على المبادرتين رقم 15 و 17 من البرنامج، وترد تفاصيل هاتين المبادرتين في الجزأين باء و زاي من هذا التقرير.

دال. التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

30. أصدرت اللجنة توصية تنبّه من "خطر بالغ" بشأن سير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.¹⁷ ومنذ إنشاء اللجنة أعربت عن قلقها إزاء عدد من المسائل ومنها الوظائف الشاغرة وخطط العمل وتنفيذها والتغطية وإجراءات المتابعة غير الكافية للمجالات العالية المخاطر.

31. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتمعت اللجنة بمديري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الخارج والداخل وبرئيسي قسم التدقيق الداخلي وقسم التقييم والفحص، والرئيس المؤقت لقسم التفتيش وخبير استشاري في مجال التدقيق الداخلي.

32. وعقب تعيين مدقق داخلي رئيسي في بداية عام 2012 رحبت اللجنة بشغل جميع وظائفها المحسوب لها في الميزانية. واستكملت عملية تعيين رئيس للمفتشين، والقسم يديره رئيس مؤقت خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير.

33. وخلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة عرض عليها مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية خطة عمله لعام 2012. وخلال الدورة الخامسة والعشرين أعربت اللجنة عن سرورها لتسلم تقرير مرحلي شامل يوضح أن التنفيذ يسير على النحو المقرر.

34. وفيما يتعلق بالتدقيق الداخلي تسلمت اللجنة ستة تقارير عن أنشطة الشراء وسجلات مخاطر مشروع البناء الجديد وأنشطة قطاع التنمية وتنفيذ توصيات اللجنة بشأن المجالات العالية المخاطر وتنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بالمعلومات والأمن وإدارة الموارد البشرية على التوالي.

35. وأبرز تقرير إدارة الموارد البشرية عدداً من المسائل العالية المخاطر وترى اللجنة أن هذا التقرير ينبغي أن يُعرض على الدول الأعضاء. وسترصد اللجنة عن كثب تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

36. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير درست اللجنة بعمق أساليب عمل قسم التقييم والفحص. وفيما يتعلق بالتقييم أخبرت اللجنة بأن نقص مؤشرات الأداء الرئيسية المناسبة يعد موطن ضعف في تصميم عدد من البرامج. وعقب دراسة تقريرين

¹⁶ الفقرة 25 من الوثيقة WO/IAOC/22/2.

¹⁷ الفقرة 4 من الوثيقة WO/IAOC/22/2. لاحظت اللجنة أن التغطية لم تشمل جميع المجالات الموصوفة بأنها عالية المخاطر في خريطة اللجنة لقطاع التدقيق في الويبو.

تقييميين خلصت اللجنة إلى أن من الضروري تحسين تصميم المشروعات لضمان تقييم النتائج تقييماً صحيحاً، وأن الويبو ينبغي لها أن تحاول زيادة مشاركة الحكومات المضيفة لضمان تحقيق الاستفادة.

37. وفي سبتمبر 2011 حضر عضو من اللجنة ندوة لمدة يومين عن "التعلم من ممارسات التقييم القائمة بشأن آثار الملكية الفكرية على التنمية". وسيحضر عضو آخر الندوة المقبلة في نوفمبر.

38. وبالالتفات إلى وظيفة التحقيق درست اللجنة مشروع سياسة للتحقيق يجري الآن وضعها في صيغتها النهائية وقدمت تعليقات كتابية عليها إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وعقب وضع السياسة في صيغتها النهائية علمت اللجنة أن مدير الشعبة سيدرس دليل الويبو للتحقيق.

39. وتسلمت اللجنة أيضاً من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقريراً سرياً عن وضع التحقيقات. وأعربت عن سرورها لملاحظة أن التأخير في معالجة القضايا الخاضعة للتحقيق أصبح الآن تحت السيطرة ولأن مدير الشعبة واثق من أن إدارة عبء القضايا لن يضر بسائر خطط عمل القسم. وفي هذا الصدد تناقشت اللجنة مع مدير الشعبة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها حتى لا يُطلب من قسم التحقيقات التعامل مع حالات تخرج عن ولايته و/أو يمكن التعامل معها بفعالية بالنسبة لجميع الأطراف المعنيين في أقسام أخرى، مثل وظيفة أمانة المظالم في الويبو. وترى اللجنة أن من الضروري إصدار مبادئ توجيهية أوضح فضلاً عن إدكاء الوعي بمختلف آليات التسوية الرسمية وغير الرسمية في الويبو.

40. وخلاصة القول ترى اللجنة أن التقدم المحرز في التصدي لأوجه الخلل في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كان كافياً لتخفيض تصنيف المخاطر في التوصية الواردة في الفقرة 30 أعلاه. وستواصل اللجنة مراقبة الشعبة وفقاً لاختصاصاتها وهي تتطلع إلى قيام تفاعل بناء بينهما في المستقبل.

هاء. متابعة توصيات الرقابة

41. إن رصد متابعة توصيات الرقابة هو مسؤولية رئيسية لا تقتأ تضطلع بها اللجنة وهو بند دائم على جدول أعمال كل دورة فصلية من دورات اللجنة.

42. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استكملت اللجنة مهمة أصبحت شاغلاً كبيراً للدول الأعضاء، وهي تناول 307 توصيات من التوصيات غير المنفذة الصادرة عن أعضاء اللجنة السابقين. واختارت اللجنة ترتيب التوصيات وفقاً للمخاطر ثم التماس رد رسمي من المدير العام عن وضع 11 توصية بالغة المخاطر والتاس تثبتت من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن وضع 96 توصية عالية المخاطر.

43. وعقب تسلم رد المدير العام الرسمي خلصت اللجنة في دورتها الثانية والعشرين إلى أن توصية واحدة فقط بالغة المخاطر تتعلق بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم تزل غير منفذة.¹⁸

44. وأبرز تقرير التثبيت الصادر عن الشعبة أن 52 توصية من أصل 96 توصية عالية المخاطر قد نفذت.

45. واستُعرضت أيضاً إجراءات متابعة توصيات اللجنة. واتفقت اللجنة مع المدير العام على أن يواصل متابعة توصياتها تماشياً مع التعميم الإداري رقم 2010/16 على أن ترقم هذه التوصيات ترقماً منفصلاً ويُميز بينها وبين توصيات المدقق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي. واتفقت أيضاً مع المدير العام على أن يقدم تعليقاته على توصياتها قبل اجتماع اللجنة التالي بخمسة عشر يوماً على الأقل. على أن تشمل التعليقات تحديداً للإطار الزمني وجدولاً يكتمل في إطاره تنفيذ التوصيات وتبلغ اللجنة بالتقدم المحرز في هذا الصدد بانتظام.

46. ومن المسائل الأخرى التي حددتها اللجنة نظام المتابعة في حد ذاته. واستعرضت اللجنة هذا النظام وأدرجت في تقريرها عن الدورة الثالثة والعشرين ملاحظات وتعليقات مفصلة عليه. وصاغت "المبادئ التوجيهية والمعايير المقترحة لرصد تنفيذ توصيات الرقابة في الويبو" وأرفقتها بالتقرير. وأعربت في دورتها الخامسة والعشرين عن سرورها لملاحظة أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أخذت المبادئ التوجيهية بعين الاعتبار وأن إجراءات المتابعة عدّلت بناء عليها.
47. وكان العنصر الثالث من العمل الذي اضطلعت به اللجنة في هذا المجال هو رصد تنفيذ جميع توصيات الرقابة على أساس المعلومات المأخوذة من قاعدة بيانات الشعبة.
48. وفي 31 مارس 2012 كانت 85 توصية لا تزال مفتوحة (مقابل 134 توصية سجلتها الشعبة على أنها مفتوحة في 31 يناير 2012). وعلمت اللجنة أن ست توصيات عالية المخاطر أغلقت دون تنفيذ فيما يتعلق بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعالجة تقلبات أسعار الصرف وأمن تكنولوجيا المعلومات وإجراءات سفر الموظفين في عطل العودة إلى الوطن وإجراءات تصويب تعليمات السداد.
49. وعقب إجراء استعراض أولي لهذه التوصيات الست خلصت اللجنة إلى أن أسباب إغلاقها لم توثق على النحو الملائم وأن المسائل التي تناولتها هذه التوصيات لا تزال قائمة وعالية المخاطر وتستدعي الحصول على مزيد من المعلومات. ومن ثم قدم المدير العام هذه المعلومات إلى جانب قبوله الرسمي للمخاطر المتبقية.
50. وفي وقت تحرير هذا التقرير كانت 85 توصية لا تزال مفتوحة، منها ست توصيات بالغة المخاطر و45 توصية عالية المخاطر. وستعرض شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقريراً محدثاً في هذا الصدد على اللجنة لتتخذ فيه في دورتها السادسة والعشرين في أغسطس 2012.
51. وفي الختام تلاحظ اللجنة مع التقدير ما أحرز من تقدم هائل خلال الفترة في معالجة بعض المسائل التي كانت معلقة منذ وقت طويل فضلاً عن الإدارة ومساعدة الشعبة الجارية في هذا الصدد.
- واو. مراجعة الحسابات الخارجية
52. خلال الفترة قيد الاستعراض اجتمعت اللجنة بمراجعي الحسابات الخارجيين الخارج والداخل ومع كبير الموظفين الماليين (المراقب) ورئيس مكتب الخدمات المالية وناقشت معهم إعداد التقارير المالية وخاصة في سياق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تطبقها الويبو.
53. ولفت مراجع الحسابات الخارجي انتباه اللجنة إلى ضرورة ضمان توافر المهارات اللازمة في الويبو لاستدامة الجهود المبذولة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مكتب الخدمات المالية وقسم الميزانية بل وأيضا في سائر الوحدات الرئيسية في قطاع الإدارة والتسيير مثل دائرة إدارة المشتريات والموارد البشرية. وحثت اللجنة الأمانة على إعداد برنامج محدد بفترة زمنية لتزويد جميع الموظفين المعنيين بالمهارات والمعارف المحاسبية المناسبة استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبالمهارات المتعلقة بوظائفهم المعنية. وعلمت اللجنة خلال دورتها الرابعة والعشرين أنه قد استعين بخبير في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
54. واستعرضت اللجنة خلال دورتها الخامسة والعشرين بيانات الويبو المالية لعام 2011. وأخبرت الإدارة اللجنة بأن هذه البيانات هي ثاني بيانات تعد بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن الفترة 2010-2011 هي أول ثنائية تمثل لتلك المعايير في المنظمة. وطلبت اللجنة الحصول على توضيحات بشأن عدد من المسائل منها المقارنة التي تعتمد على الويبو للتعامل مع الاختلافات في أسعار صرف العملات، وبشأن الرصيد المقيد باعتباره فائضاً/عجزاً) مجعاً في الملاحظة رقم 21 على البيانات المالية "الأموال الاحتياطية ورصيد الأموال". وطلبت اللجنة الحصول على تفاصيل الأموال الاحتياطية المجمعة

المشمولة في أرصدة مالية خاصة. وستواصل اللجنة السعي للحصول على مزيد من التوضيحات بشأن هذه المسائل في دورتها التي ستعقد في أغسطس.

زاي. الأخلاقيات

55. تنص اختصاصات اللجنة على تعزيز الضوابط الداخلية وذلك مثلاً باستعراض ترتيبات التثبيت والمقابلة في مجالات منها الأخلاقيات والكشف المالي ومنع الغش وسوء التصرف.

56. وتكفل المبادرة رقم 17 من برنامج التقييم الاستراتيجي إنشاء نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة في الويبو. وفي عام 2010 أنشئ مكتب للأخلاقيات في إطار هذه المبادرة وأسندت إليه ولاية وضع القواعد والمعايير ورسم السياسات؛ والتحسين، بما في ذلك أعمال التطوير والتدريب؛ وإسداء النصائح للموظفين؛ وتنفيذ الأنشطة، بما في ذلك سياسة إعلان الذمة (التي أدخلت في عام 2009) وبرنامج الكشف المالي وسياسة لحماية المبلغين عن المخالفات عند الانتهاء من إعدادهما.

57. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتمعت اللجنة مرتين مع رئيس جمعية الموظفين ورئيس مكتب الأخلاقيات ولاحظت ما يلي: إصدار مدونة أخلاقيات الويبو كجزء من تعميم إداري؛ ورسم سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات وتعميمها على الموظفين للتعليق عليها؛ وتدشين مشاورات بشأن مشروع سياسة الكشف المالي؛ والنظر في فتح خط للاستفسارات المتعلقة بالأخلاقيات.

58. وترى اللجنة أن إنشاء نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة هو جزء لا يتجزأ من تغيير الإدارة في الويبو وارتباطها على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة في المنظمة. وستواصل اللجنة مراقبة مكتب الأخلاقيات على نحو منتظم مع إيلاء الأولوية لوضع اللمسات الأخيرة على سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات وسياسة الكشف المالي والأنشطة الرامية إلى تنفيذها، فضلاً عن الاتساق التنظيمي بين وظيفة أمانة المظالم في الويبو ومكتب الأخلاقيات وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

حاء. وظيفة أمانة المظالم في الويبو

59. يقدم أمين المظالم في الويبو إلى جميع الموظفين مساعدة سرية ومحيدة ومستقلة وغير رسمية وهو بديل لمعالجة الشكاوى بالطرق الرسمية.

60. وخلال الفترة قيد الاستعراض قام رئيس جمعية الموظفين وأمين المظالم بعرض أمام اللجنة في دورتها الثانية والعشرين. وأعربت اللجنة عن سرورها لأنها التقت مجدداً في الدورة الخامسة والعشرين بأمين المظالم وتسلمت عرضاً فيه تحليل مفصل عن عبء القضايا. وارتبط هذا التحليل بنتائج تقرير التدقيق الداخلي لإدارة الموارد البشرية (انظر الفقرة 35 أعلاه). وستجتمع اللجنة بأمين المظالم مجدداً في نوفمبر 2012.

الخاتمة

61. تود اللجنة تسليط الضوء على ما أحرز من تقدم هائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تناول مسألتين طال أمدهما في الوبو وهما متابعة توصيات الرقابة وسير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. أما بالنسبة إلى منح الأولوية للأعمال في الفترة المقبلة، فستواصل اللجنة رصد الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر عن كثب وستواصل متابعة توصيات الرقابة. وستولي اهتماما خاصا لإعداد التقارير المالية والأخلاقيات.

62. وترغب اللجنة في شكر المدير العام وفريق الإدارة العليا وسائر موظفي الوبو على وقتهم ووضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها وعلى إتاحة الوثائق في الوقت المناسب.

[نهاية المرفق والوثيقة]